

تقرير الرقابة المالية على بلدية قصور الساف (تصرف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية قصور الساف بمقتضى الأمر المؤرخ في 29 مارس 1922 وتبلغ مساحتها حوالي 39 هكتار (دون اعتبار التقسيم الترابي الجديد للبلديات) كما يبلغ عدد سكانها 28,842 ألف ساكن حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتقع البلدية بالشمال الشرقي من الساحل التونسي بولاية المهدية وتضم دائرة سلقطة ويوجد بها 3.776 مؤسسة.

وتولت تسيير شؤون البلدية، خلال سنة 2017، نيابة خصوصية ضمت خمسة أعضاء برئاسة معتمد المنطقة وذلك منذ 8 فيفري 2017 إلى غاية تنصيب المجلس البلدي المنتخب خلال سنة 2018. وتشمل الهيكلة العامة لإدارة البلدية فضلا عن الكتابة العامة إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية وإدارة فرعية فنية ومصالحة للإعلامية وقسم التصرف في الوثائق والأرشيف.

وبلغ عدد أعوان البلدية 82 عوناً في موفى سنة 2017 منهم 54 من صنف العملة. وقد بلغ معدل الموارد السنوية خلال الفترة 2015-2017 ما يعادل 3.749 أ.د. في حين بلغ معدل النفقات السنوية خلال نفس الفترة 3.058 أ.د.

طبيعة المهمة

عملاً بإذن المهمة عدد 550 بتاريخ 30 أكتوبر 2018 وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية، تولت الدائرة النظر في الوضعية المالية للبلدية بعنوان سنة 2017 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحة ومصداقية البيانات المضمنة به. كما اهتمت الدائرة بمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها. وارتكزت التحاليل المالية على الفترة 2015-2017.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

تمّ عرض مشروع ميزانية بلدية قصور الساف لسنة 2017 على مداولة المجلس البلدي خلال الدورة الرابعة بتاريخ 15 ديسمبر 2016 وذلك خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، وتمت المصادقة عليها من قبل والي المهديّة بتاريخ 30 ديسمبر 2016.

وقد تمّت مقارنة عمليات التنقيح وتحويل الاعتمادات داخل الميزانية مع محتوى قرارات التنقيح وقرارات تحويل الاعتمادات والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحة الإجراءات والحصول على مصادقة سلطة الإشراف عليها طبقاً لأحكام الفصول 13 و25 و27 و28 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

وبتاريخ 15 ماي 2018 المصادقة من قبل النيابة الخصوصية لبلدية قصور الساف على قرار غلق الميزانية الذي يبرز المبلغ النهائي للموارد المستخلصة وللنفقات المأذون بدفعها خلال سنة 2017. وتمّ إيداع الحساب المالي لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 19 جويلية 2018 بعد مصادقة والي الجهة بتاريخ 2 جوان 2018.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص و باعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أنّ عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

2017	2016	2015	
3.609,115	3.792,215	3.846,085	مقاييض
2.865,478	2.679,096	2.502,853	العنوان الأول
1.292,217	1.074,418	958,796	1 المداخيل الجبائية الإعتيادية
820,835	631,641	592,567	1 المعاليم على العقارات والأنشطة
191,576	158,651	148,439	2 مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي
279,805	284,126	217,790	3 معاليم الرخص وإسداء خدمات
1.573,261	1.604,678	1.544,057	2 المداخيل غير الجبائية الاعتيادية
435,922	342,119	395,982	5 مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية
1.137,339	1.262,558	1.148,075	6 المداخيل المالية الاعتيادية
743,637	1.113,119	1.343,232	العنوان الثاني
548,651	886,461	1.032,333	3 الموارد الذاتية المخصصة للتنمية
125,121	162,495	383,715	7 منح التجهيز
423,530	723,966	648,618	8 مدخرات وموارد مختلفة
190,834	222,506	306,747	4 موارد الاقتراض
190,834	222,506	306,747	9 موارد الاقتراض الداخلي
4,152	4,152	4,152	5 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
4,152	4,152	4,152	12 الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
2.898,312	3.325,961	2.950,139	مصاريف
2.238,386	2.071,578	1.738,940	العنوان الأول
2.139,976	1.963,356	1.647,081	1 نفقات التصرف
1.205,792	1.266,205	971,279	1 التأجير العمومي
787,419	606,234	592,592	2 وسائل المصالح
146,765	90,917	83,210	3 التدخل العمومي
98,411	108,223	91,859	2 فوائد الدين المحلي
98,411	108,223	91,859	5 فوائد الدين المحلي
659,926	1.254,383	1.211,199	العنوان الثاني
531,546	1.120,805	1.024,564	3 نفقات التنمية
531,546	1.120,805	1.024,564	6 الإستثمارات المباشرة
128,379	133,578	186,634	4 تسديد أصل الدين
128,379	133,578	186,634	10 تسديد أصل الدين
0	0	0	5 النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة
0	0	0	11 النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة
710,802	466,254	895,946	الفائض

تحليل موارد بلدية قصور الساف ونفقاتها

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

تطوّرت ميزانية بلدية قصور الساف من 3.846 أ.د سنة 2015 إلى 3.609 أ.د سنة 2017. وقد أسفر تنفيذ ميزانية بلدية قصور الساف بعنوان تصرف 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 711 أ.د تم تحويله إلى المال الاحتياطي في حدود 707 أ.د، أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 4 أ.د فقد تم تحويله إلى الحساب الانتقالي.

ومن أهم ما تبرزه النتائج العامة أنّ فوائض المقابيض على المصاريف تراجعت بنسبة 11 % مقارنة بسنة 2015.

وعرفت الموارد تراجعا بنسبة 3 % خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 حيث تراجعت مقابيض العنوان الثاني بنسبة 26 % مقابل ارتفاع مقابيض العنوان الأول بنسبة 7 %.

كما سجّلت النفقات استقرارا خلال نفس الفترة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مصاريف العنوان الأول بنسبة 13 % مقابل تراجع مصاريف العنوان الثاني بنسبة 29 %.

تحليل الموارد

بلغت خلال سنة 2017 جملة موارد بلدية قصور الساف 3.609 أ.د. وهي تتكون في حدود 79 % من المداخل الاعتيادية و 21 % من موارد التنمية.

- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.865 أ.د. وتتكوّن من المداخل الجبائية الاعتيادية بنسبة 45 % ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية بنسبة 55 %، مسجلة تطورا نسبته 7 % مقارنة بسنة 2015.

وتتأثّر المداخل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات ومداخل جبائية اعتيادية أخرى. وبلغت هذه المداخل في سنة 2017 ما جملته 1.292 أ.د أي ما يمثل 45 % من جملة موارد العنوان الأول. وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ عناصر المداخل الجبائية الاعتيادية بقيمة بلغت 821 أ.د بنسبة 63 %.

وتمثّل المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 413 أ.د في سنة 2017 أي ما يمثّل 32 % من جملة المداخل الجبائية

الإعتمادية للبلدية. أما المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 169 أ.د و 43 أ.د أي ما يمثل تباعا حوالي 13 % و 3 % من هذه المداخيل. واستأثرت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 191 أ.د أي ما يمثل نسبة 15 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية لسنة 2017. وبلغت مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والمعالم مقابل إسداء خدمات خلال سنة 2017 ما قدره 280 أ.د أي ما يمثل نسبة 22 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية. وفيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.573 أ.د. وتتوزع هذه الموارد بين مداخيل الملك البلدي والمداخيل المالية الاعتيادية المتأتية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية البالغ 923 أ.د. وبلغت مداخيل الملك البلدي في سنة 2017 ما قيمته 436 أ.د. وهي تتأني أساسا من كراء العقارات والتجهيزات والمعدات في حدود 427 أ.د ممثلة بذلك حوالي 98 % من جملة مداخيل الأملاك.

- موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 744 أ.د وتشمل الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة مسجلة تراجعاً معدّله السنوي 26 % مقارنة بسنة 2015.

وتمثل المدخرات والموارد الأخرى أهم مورد ضمن العنوان الثاني بمبلغ 423 أ.د أي بنسبة 57 %.

تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية قصور الساف 2.898 أ.د خلال سنة 2017 وهي تتكون في حدود 77 % من نفقات العنوان الأول و 23 % من نفقات العنوان الثاني.

- مصاريف العنوان الأول

بلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2017 ما جملته 2.238 أ.د مسجلة تطورا بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2015. وتتوزع على نفقات التصرف بمبلغ 2.140 أ.د وبنسبة 96 % وفوائد الدين فيما تبقى. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 89 % من مجموع نفقات هذا العنوان.

وتستأثر نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية البالغة 313 أ.د بنسبة 40 % من جملة نفقات وسائل المصالح ، 98 % منها نفقات استهلاك الكهرباء والغاز.

- مصاريف العنوان الثاني

بلغت نفقات العنوان الثاني 660 أ.د. مسجلة تراجعاً نسبته 26 % مقارنة بسنة 2015. وتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية بنسبة 81 % وتسديد أصل الدين بنسبة 19 %. وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني زيادة خلال الفترة 2015-2017 بنسبة 4 %. وتمثل تلك الاعتمادات نسبة 15 % من مجمل الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2017.

وتتمثل نفقات التنمية في الاستثمارات المباشرة البالغة 531 أ.د. خلال سنة 2017 مسجلة تراجعاً نسبته 28 % مقارنة بسنة 2015. وتعدّ مشاريع الطرقات والمسالك وبناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الاقتصادية أهمّ الاستثمارات التي أجرتها البلدية بنسب تبلغ على التوالي 45 % و 12 %.

وبالرغم من رصد اعتمادات محالة قيمتها 4 أ.د.، إلا أنّه لم يتمّ استهلاكها طيلة الفترة 2015-2017.

القدرات المالية للبلدية

قامت البلدية خلال سنة 2017 بتسديد متخلّلات تتعلق بسنة 2016 وما سبقها بلغت قيمتها الإجمالية 194 أ.د. تهمّ 98 % منها خلاص متخلّلات تجاه مؤسسات عموميّة، تمثلت خاصة في كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 48 أ.د. ومؤسسات أخرى بقيمة 138 أ.د.

وبلغت ديون البلدية بعنوان سنة 2017 ما جملته 197 أ.د. منها أساساً 62 % تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز و 13 % تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

وباعتبار حجم الديون بعنوان سنة 2017، بلغ مؤشر مديونيّة البلدية تجاه المؤسسات العمومية (جملة الديون / جملة موارد العنوان الأول) ما يعادل 7 %. وفي المقابل قدّر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المرصودة لتسديد المتخلّلات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 15 %.

وبمقارنة حجم الادخار الخام للبلدية (جملة موارد العنوان الأول المحققة - جملة نفقات العنوان الأول المحققة) البالغ 627 أ.د. بحجم الديون المستوجبة لسنة 2017، يتّضح أنّ مديونية بلدية قصور الساف مقبولة وقابلة للتسوية بالاعتماد على قدراتها المالية المتاحة.

ومن جهة أخرى، شهد مؤشر الاستقلالية المالية (جملة الموارد الذاتية / جملة موارد العنوان الأول) ببلدية قصور الساف تطوراً خلال الفترة 2015 - 2017 حيث بلغت نسبته 63 % خلال سنة 2017 مقابل 60 % خلال سنة 2015.

أما مؤشر هامش التصرف (مصاريف العنوان الأول - نفقات التأجير / مصاريف العنوان الأول) ببلدية قصور الساف لسنة 2017، فقد بلغ 46 % مع تسجيل تحسّن المؤشر مقارنة بسنوات 2015 و 2016 حيث بلغ المؤشر خلالهما على التوالي 44 % و 39 %.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولاً: تعبئة الموارد البلدية

تقدير الموارد

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى موارد العنوانين الأول والثاني أنّ البلدية ورغم تحقيقها لنسبة إنجاز بلغت 100 %، فإنّها قد سجّلت تفاوتاً بين نسب الإنجاز الموزعة بين مختلف الفصول والأجزاء والتي تراوحت بين 0 و 128 %.

والبلدية مدعوّة إلى مزيد إحكام تقديراتها في مختلف بنود مواردها.

إعداد جداول التحصيل

تبين من خلال فحص جداول التحصيل أنها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 حيث تضمن 9.889 مسكناً بمبلغ جملي قدره حوالي 353 أ.د. بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة حسب عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 11.356 مسكناً وبالتالي فإنّ حوالي 13 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديرها بحوالي 52 أ.د.

كما اتضح استخلاص مبلغ يفوق 227 د بعنوان سنة 2017 تخص 5 مساكن بأذن استخلاص وقتية ، وهو ما يعني عدم شمولية الجدول بعنوان نفس السنة.

أما فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 3.320 فصلاً بقيمة تفوق 58 أ.د. وقد لوحظ استخلاص مبلغاً بقيمة 2,650 أ.د يخص 33 عقاراً سنة 2017 بأذن استخلاص وقتية.

وبينما تفيد المعطيات المتوقّرة بالسجل الوطني للمؤسسات لسنة 2017 أنّ المنطقة تضمّ 3.776 مؤسسة، لوحظ أنّ البلدية لا تتولى إعداد جدول مراقبة تحصيل الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية، وبالتالي لا توجد متابعة لاستخلاص هذا المعلوم وبقياً الاستخلاص المرفقة بالحساب المالي متوقفة على ديون سنة 2006 وما قبلها.

ورغم حصول القباضة البلدية على بعض القوائم التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الرّاجعة بالنظر للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية، فإنّ البلدية لا تستغل هذه القوائم لإجراء المقارنة بين المبالغ المستخلصة والحدّ الأدنى المستوجب للمعلوم.

التأخير في تثقيف جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيف جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافاً لمقتضيات الفصلين 1 و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان ينصّان على أنّ تلك المعاليم مستوجبة الدفع بداية من تاريخ غرة جانفي من كل سنة مما يتطلب تثقيف تلك الجداول قبل ذلك الأجل، حيث تم تثقيف جدول المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2017 بتأخير بلغ 136 يوماً مقابل 54 يوماً سنة 2016.

والبلدية مدعوة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القبضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالمهدية.

استخلاص المعاليم

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 2.483 أ.د في موقّ سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 2.791 أ.د في سنة 2017. وتمّ استخلاص 212 أ.د أي ما نسبته 8 % مقابل 6 % سنة 2015.

وبلغت تثقيفات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 308 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 250 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 58 أ.د. وبلغت نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 8 % و5 % مقابل 7 % و4 % خلال سنة 2015.

المعاليم/المداهيل	المبالغ الواجب استخلاصها (أ.د)	الاستخلاصات (أ.د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (أ.د)
المعلوم على العقارات المبنية	2.027	169	8	1.858
المعلوم على الأراضي غير المبنية	763	42	5	721

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 706 أ.د، تمّ استخلاصها بنسبة 62 % مقابل نسبة 69 % سنة 2015.

وقد تبين من خلال المعاينة الميدانية المجراة بتاريخ 30 نوفمبر 2018 وما بعده للقبضة البلدية بقصور الساف أنّه وبالرغم من تركيز تطبيقه إعلامية (منظومة التصرف في موارد الميزانية) منذ جويلية 2018 إلّا أنّها تعرّضت إلى عطب تقني حال دون استعمالها. ولأزالت القبضة تعتمد في متابعة استخلاص الأداءات على جذاذات تمسك بشكل يدوي.

استخلاص المعاليم على العقارات بأذن استخلاص وقتية

لوحظ أنّ القباضة البلدية بقصور الساف تتولّى تسجيل عمليات قبض المعلوم على الأراضي غير المبنية والمعلوم على العقارات المبنية بمقتضى أذن استخلاص وقتية بسبب عدم وجود الفصول المعنية بجدولي تحصيل المعلومين المذكورين مباشرة ضمن الاستخلاصات عن طريق أذن نهائية، دون أن تتولى البلدية إعداد قوائم شهرية في شأن تلك الفصول وإحالتها لأمانة المال الجهوية لتثقيفها على سبيل التسوية عملاً بمقتضيات الفصل 266 من مجلة المحاسبة العمومية. ومن شأن ذلك أن لا يسمح بتكريس شفافية العمليات المحاسبية وأن يؤثر في صحة التثقيفات وفي صحة بقايا الاستخلاص بعنوان السنة المالية المعنية.

إجراءات الاستخلاص

لوحظ بخصوص المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية عدم مواصلة إجراءات الاستخلاص حيث يتمّ الاقتصار، غالباً، على الإعلانات الوحيدة والإنذارات دون المرور إلى الاعتراضات والعقل فبالرغم من توجيه 456 إعلاماً وحيداً و712 إنذاراً إلا أنّ نسب استخلاص هذه المعاليم لم تتجاوز، على التوالي، 8% و5% حيث أنه لم يتمّ إجراء سوى 85 عملاً تنفيذياً خلال سنة 2017.

وبلغت نسبة استخلاص مداخل كراء العقارات 62% علماً وأنه قد تمّ بشأنها توجيه 37 إعلاماً وحيداً و11 إنذاراً بينما بلغ عدد الأعمال التنفيذية 214 عملاً.

وقد تراجع العدد الجملي للإعلانات الوحيدة والإنذارات، على التوالي، من 2.187 إعلاماً و781 إنذاراً خلال سنة 2015 إلى 456 إعلاماً و712 إنذاراً سنة 2017.

إدارة الأملاك المستلزمة

استلزمت بلدية قصور الساف، خلال سنة 2017، أسواقها الأربعة وهي: السوق الأسبوعية بمبلغ 66 أ.د. وسوق الذبح والجلود بمبلغ 12,500 أ.د. وسوق الجملة للأسواق بسلقطة بمبلغ 5,100 أ.د. وسوق الجملة للخضر والغلال بمبلغ 2,500 أ.د.

وخلافاً لمنشور وزير الداخلية عدد 10 المؤرخ في 7 جوان 2013 حول التذكير بأهمّ المقتضيات المتعلقة بالتصرف في الأسواق الراجعة للجماعات المحلية، وكتراس الشروط النموذجي وعقد اللزمة النموذجي المرفق به الذي ينصّ على ضرورة أن يبقى الضمان النهائي مخصصاً لحسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالباً به من المبالغ بعنوان عقد اللزمة ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللزمة وبإذن من الجهة المانحة، إلا أن بلدية قصور الساف اعتبرت قيمة الضمان النهائي خلاصاً للمبالغ المستوجبة عن

الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمات الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال.

وترتب عن ذلك تحمّل البلدية لمصاريف استهلاك الماء والكهرباء وتنظيف الأسواق دون موجب تُقدّر قيمتها بحوالي 4 أ.د بالرغم من تنصيب كراسات شروط استلزام هذه الأسواق على تكفل المستلزمين بخلاص هذه النفقات.

وبالإضافة إلى ذلك لم تحرص البلدية على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام المستلزمين باستعمال دفاتر الوصولات المسلمة من قبل القابض البلدي لا غير على أن لا يتم تجديد هذه الكنشات إلا في صورة التأكد من خلاص الأقساط التي حلّ أجلها، وهو ما حال دون معرفة المردودية الفعلية للملك المستلزم فضلا عن تخلّد ديون بذمة مستلزم سوق الجملة للخضر والغلال بمبلغ 625 د في موقّ سنة 2017.

مداخل الأملك البلدية العقارية

لوحظ، على غرار ما تمّ تسجيله خلال سنة 2016، عدم وجود ضبط دقيق للأملك البلدية العقارية حيث لم يتمّ تحيين دفتر ممتلكات البلدية، وبالتالي فهو لا يعكس وضعية الأملك العقارية لبلدية قصور الساف في موقّ سنة 2017.

وتتمثل الأملك العقارية لبلدية قصور الساف حسب البيانات المقدّمة من مصلحة النزاعات والملك البلدي في 14 أرض بيضاء 2 منها فقط مسجّلة لدى إدارة الملكية العقارية و37 محلا تجاريا و 4 محلات سكنية و13 محلا مهنيا جميعها غير مسجلة.

وتضع البلدية 3 مقرات على ذمة عدد من الجمعيات والمنظمات المحلية دون إبرام اتفاقيات أو عقود بشأنها لتحديد شروط استغلالها وضبط الالتزامات المحمولة على المستغلين، كما حُرمت البلدية من 4 مقرات كانت موضوعة على ذمة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وتمّت مصادرتها على إثر حلّه دون أن تتمكن من استرجاعها بالرغم من عدم تفويتها فيها.

ولوحظ عدم التنصيب على نسبة الزيادة السنوية وعدم تحيين القيمة الكرائية كل ثلاث سنوات طبقا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين لعدد من المحلات التجارية منذ سنة 1995 و1998 بالنسبة إلى بعضها.

كما لوحظ عدم استخلاص جملة من معينات كراء عقارات معدة لنشاط تجاري بلغت في موفى سنة 2017 ما قيمته حوالي 174 أ.د. ومعينات كراء عقارات معدة لنشاط صناعي بقيمة 45 أ.د. ومعينات كراء عقارات معدة لنشاط مهني بقيمة 21 أ.د. ومعينات كراء عقارات معدة للسكن بقيمة تجاوزت 2 أ.د.

الإحصاءات التكميلية

لوحظ غياب التنسيق بين مصلحة التهيئة والتراخيص العمرانية ومصلحة الأداءات عند إعداد جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية، حيث لا يتم استغلال البيانات المتعلقة بتراخيص البناء المسلمة كما لا يتم إجراء المسوحات اللازمة للتأكد من الانتهاء من إنجاز البناءات.

طرح المعاليم

ينص الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه يجوز طرح المواد التي كلف المحاسب بجبايتها إذا ما تعذر عليه تحصيلها بعد استيفاء إجراءات الاستخلاص الضرورية.

وتمت مراجعة قائمة المطروحات المدلى بها وتضمنت 15 فصلا بقيمة 26,713 أ.د. تتعلق بمدايل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري، وقد تم التحقق من وجود كل الوثائق المدعمة وخاصة منها قرار الطرح والسند المعتمد لإصداره. كما تم التثبت من صحة القرار ومن صدوره عن أمين المال الجهوي طبقا للفصلين 25 و267 من مجلة المحاسبة العمومية، ومن تطابق مبلغ الطرح مع المبلغ المدرج بالحساب المالي.

مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية

ينص الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب، إلا أنه وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبين أنه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتم القيام بجرد سنوي لها.

سقوط فصول بالتقادم

وفقا لأحكام الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 والذي نص على تعليق آجال التقادم بالنسبة إلى الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012، تبين من خلال فحص قوائم بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2017، أن القيمة الجمالية للديون المتخلدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفى سنة 2017 ما جملته 505 أ.د.

واتضح من خلال مراجعة قائمة بقايا الاستخلاص أن عددا من الفصول بلغت قيمتها الجمالية حوالي 298 أ.د. (أي بنسبة 59 % من جملة الديون المتخلدة) مستوجبة منذ سنة 2010 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 17 ديسمبر 2010 إلى موفى سنة 2017 مما جعلها عرضة للسقوط بالتقادم.

ثانيا: إنجاز النفقات البلدية

تقدير النفقات

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى نفقات العنوان الأول أنّ البلدية لم تُحكّم تقديراتها حيث بلغت نسبة الإنجاز 86 %.

أمّا بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني، فقد تبين أنّ البلدية لم تُحكّم تقديراتها حيث لم تتجاوز نسبة الإنجاز 66 %. ويعود ذلك أساسا إلى سوء تقدير النفقات المتعلقة بالتنمية حيث تمّ ترسيم اعتمادات بعنوان الاستثمارات المباشرة قدرها 871 أ.د. في الميزانية في حين بلغت النفقات بهذا العنوان مبلغا قدره 531 أ.د. مسجلة بذلك نسبة إنجاز لم تتجاوز 61 %.

وبالرغم من تسجيل البلدية لنسبة تغييرات بالزيادة، بخصوص الاستثمارات المباشرة، ((الاعتمادات النهائية المرسمة - الإعتمادات الأصلية المرسمة)) / ((الإعتمادات الأصلية المرسمة)) قدرها 10 %، إلا أنّ نسبة عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة لها تجاوزت 44 %.

تنفيذ البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017

تمّ إعداد البرنامج السنوي للاستثمار لسنة 2017 بناء على الجلسات التشاركية مع المواطنين.

وتضمّن البرنامج جملة من المشاريع الجديدة وعددها 12 رُصدت لها اعتمادات بقيمة 591 أ.د، 88 % منها لفائدة ثلاثة مشاريع هي: مشروع تعبيد الطرقات ومشروع تهيئة قصر البلدية القديم ومشروع تهيئة الحدائق العمومية.

وقد عرف مشروع تهيئة قصر البلدية وتهيئة حديقة عمر البجاوي تقدّما في الأشغال خلال سنة 2017 بنسب بلغت على التوالي 70 % و 80 %. في حين تعطلّ انطلاق أشغال مشروع تعبيد الطرقات إلى غاية شهر ديسمبر 2017 بسبب تأخر الحصول على الموافقة النهائية من صندوق القروض. وتجدر الإشارة إلى أنّ البلدية تحصلت لتمويل هذا المشروع على مبلغ 106 أ.د. كمساعدة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بعنوان سنة 2017 بعد أن استجابت إلى الشروط الدنيا المطلوبة للحصول على المساعدات المبرمجة فضلا عن تمويل ذاتي بقيمة 94 أ.د. وقرض بقيمة 200 أ.د. من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

أما بخصوص المشاريع المتواصلة منذ السنوات الفارطة فقد تمثّلت أساسا في مشروع تعبيد الطرقات لسنة 2016 بكلفة 562 أ.د. ومشروع بناء سوق يومية بكلفة 424 أ.د. ومشروع بناء مركز تجاري "كارفور" بكلفة 440 أ.د.

صفقة بناء سوق يومية

تمّت المصادقة على صفقة بناء سوق يومية بلدية قصور الساف بتاريخ 29 نوفمبر 2013 وانطلقت الأشغال بداية من 2 ماي 2014 لتنتهي بتاريخ 5 جويلية 2015. وتمّ القبول النهائي للمشروع بتاريخ 19 أكتوبر 2016.

وبلغت الآجال التعاقدية الأصلية لإنجاز المشروع 250 يوما تمّ تجاوزها بتأخير بلغ 57 يوما ترتّب عنه تسليط خطية مالية بقيمة 12 أ.د. ومن ناحية أخرى تمّ تسجيل فارق إيجابي في كلفة الإنجاز حيث أن القيمة الأولية للصفقة كانت في حدود 362 أ.د. لتنتهي الأشغال عن قيمة نهائية ناهزت 424 أ.د. أي بفارق قدره 62 أ.د. أي بنسبة 17% من القيمة الأولية للمشروع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ البلدية تحصلت لتمويل هذا المشروع على قرض بقيمة 140 أ.د. ومساعدات بقيمة 135 أ.د. من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فضلا عن تمويلها الذاتي لبقية مبلغ الصفقة.

عقد نفقات بعد 15 ديسمبر

ينصّ الفصل 90 من مجلّة المحاسبة العموميّة على أنّه "لا يجوز عقد مصاريف عاديّة لسنة ماليّة ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنّة إلّا عند الضّرورة الواجب إثباتها". وقد تبين من خلال تفحص الوثائق المثبتة لنفقات البلدية إصدار طلبات تزوّد بعد 15 ديسمبر 2017 بمبلغ جملي فاق 21 أ.د.

أهم التوصيات

- ✓ تحيين جداول التحصيل وثنقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ استغلال القوائم التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص بمتابعة كبار المدينين خاصة وتفعيل إجراءات التتبع ومواصلة مختلف مراحلها في الآجال القانونية.
- ✓ مزيد العمل على ضبط الأملاك وجردها جردا دقيقا والعمل على حمايتها وعلى تحصيل أفضل العوائد المالية منها باستكمال مراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية والاستفادة من الأملاك غير المستغلة.
- ✓ تطهير قوائم بقايا الاستخلاص بطرح الفصول غير القابلة للاستخلاص أو المثقلة خطأ.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.
- ✓ ضرورة الحرص على تفادي النفقات غير المبررة المتعلقة باستلزام الأسواق.

قصور الساف في:

من: قابض بلدية قصور الساف

إلى : السيد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات
بسوسة

الموضوع : حول رد على ملاحظاتكم

تحية و بعد،
أتشرف بأن أمد الجناب برد حول مجموعة من الملاحظات المدونة بتقريركم و الخاص
بالتصرف المالي و المحاسبي لبلدية قصور الساف سنة 2017

حول إجراءات الاستخلاص:

لقد لاحظتم تقصيرنا بما يخص توجيه الإعلانات في مجال الأراضي غير المبنية و الحال أننا
بذلنا مجهودنا في هذا المجال و ذلك بارز في الجدول المقدم إليكم و الذي يتضمن كل الأعمال
التي بشرناها سنة 2017 و التي تخص العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية . حيث أنه
يرسل إلى المواطن إعلام واحد في جملة الدين المستوجب بدون تفرقة بين ما يخص العقارات
المبنية و العقارات غير المبنية
أما فيما يتعلق بضعف الأعمال التنفيذية كالاقتراضات و العقل فإن ذلك مرده نقائص في
البيانات بجدول التحصيل الذي تعده البلدية.
حيث لا تتضمن هذه الجداول معطى هام و أساسي وهو رقم بطاقة تعريف المدين الذي بغيابه
تبطل قانونا إجراءات التتبع الجبرية.
أما تراجع عدد الاعلامات و الإنذارات المبلغة سنة 2017 بالمقارنة بسنة 2015 فهو ناتج عن
تسليط عقوبة الرقت المؤقت مع الحرمان من الأجر لمدة 6 أشهر أثرت سلبا على حجم أعمال
التبليغ و التنفيذ.

في الأخير ثقبوا مني فائق التقدير.

و السلام
قابض بلدية قصور الساف